الأمانــة العامــة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المملكة العربية السعودية
(29 شوال 1444هـ - 19 مايو/ أيار 2023م)

ق/32(05/23)/17-خ(10506)

كلمة
معالي الأستاذ/ محمد بن عبد الله الجدعان
وزير المالية بالمملكة العربية السعودية
(رئاسة الدورة الحالية)

فــي
اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري التحضيري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة
الدورة العادية (32)

المملكة العربية السعودية

2023/5/15

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أصحاب المعالي والسعادة، الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أُرحب بكم في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية.

وأشكر جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية على ما بذلته من جهود مميزة خلال رئاستها للدورة السابقة، والشكر أيضاً للأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنسوبيها على جهودهم في الإعداد والتحضير لهذا الاجتماع.

وانتهز هذه الفرصة للترحيب بعودة الجمهورية العربية السورية إلى جامعة الدول العربية، متطلعًا للعمل مع الجميع لتحقيق الرخاء والاستقرار في المنطقة.

أصحاب المعالي والسعادة الإخوة والأخوات الحضور

لقد نتج عن الأزمات العالمية المتتالية تحديات تنموية واقتصادية مشتركة أظهرت لنا أهمية التكامل الاقتصادي بين دولنا العربية، وضرورة تطوير نماذج اقتصادية ومالية مستدامة تُساهم في تعزيز المرونة لمواجهة التحديات والمخاطر .

وفي هذا الإطار، فإن المملكة العربية السعودية حريصة على توفير الظروف الملائمة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في المنطقة. وقد عملت على تطوير عددٍ من المبادرات لمواجهة التحديات المستجدة في العالم والمنطقة العربية، ومنها مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، ونهج الاقتصاد الدائري للكربون، التي ستُساهم بحول الله في تحقيق الأهداف الدولية للحد من الانبعاثات الكربونية.

كما عملت المملكة مع مؤسسات مجموعة التنسيق العربية لتعزيز الأمن الغذائي حيث أطلقت حزمة دعم مالي تزيد عن 10 مليار دولار أمريكي لهذا الغرض. وحرصت المملكة على حشد الجهود لمعالجة التحديات المرتبطة بالديون من خلال إطلاق إطار العمل المشترك لمعالجة الديون، والذي تمت الموافقة عليه من قبل قادة دول مجموعة العشرين في قمة الرياض، وهو الإطار الوحيد المتفق عليه دوليًا لإعادة هيكلة ديون الدول التي تواجه تحديات في سداد ديونها.

هذا إلى جانب العون الإنمائي والإنساني الذي تقدمه المملكة دعمًا للدول النامية، وخاصة دول المنطقة، والذي احتلت فيه المملكة المرتبة الأولى عالميًا وفقًا لبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الأخوة والأخوات الكرام

لقد صدر عن القمة العربية في دورتها (31) المنعقدة في جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية الشقيقة في نوفمبر من العام 2022م، عدداً من القرارات المهمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

ومن ذلك، حث الدول العربية على الدفع باستثناء قطاع الصناعات الاستخراجية من الركيزة الأولى في المفاوضات الجارية تحت إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بالإضافة إلى اعتماد إعلان الرياض حول "الآثار المتباينة لجائحة كوفيد -19: رسم مسارات التعافي في المنطقة العربية ودعم الفئات الضعيفة والهشة في مواجهة الأوبئة والأزمات"، واعتماد مجموعة من الإستراتيجيات في الشقين الاقتصادي والاجتماعي والتي تهدف بصورة أساسية إلى دعم مسيرة العمل العربي المشترك .

وأنهُ من الضروري مضاعفة الجهود للعمل بشكل وثيق لضمان تنفيذ هذه القرارات التي سوف تعود بالنفع على بلداننا وتنعكس إيجاباً على شعوبنا بإذن الله.

أصحاب المعالي والسعادة، الأخوة والأخوات الحضور

يتضمن جدول أعمال اجتماعنا هذا العديد من الموضوعات في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، والتي ستعرض على مجلسكم الموقر لإقرارها ليتم تضمينها في الملف الاقتصادي والاجتماعي المرفوع للقمة، وأنني على ثقة بأن هذه الدورة سوف تتكلل بالنجاح بإذن الله وتخرج بنتائج تساعد بدفع العمل العربي المشترك، وتسعى إلى تحقيق تطلعات قياداتنا وشعوبنا.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لمقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله لما يقدمانه من دعم للعمل العربي المشترك، وكذلك لقادة الدول الأعضاء على مواصلة دعمهم لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية.

وأجدد شكري للحضور الكريم وللأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وكافة العاملين بها، داعياً المولى عز وجل أن يكلل اجتماعنا هذا بالنجاح والتوفيق .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.